



UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/025

Original: English

تقرير الأونكتاد الافتتاحي: المستثمرون الماليون وإنتاج الوقود العضوي من بين التوجهات الجديدة التي تقود أسعار السلع

أول تقرير عن "السلع والتنمية" يلاحظ ارتفاع تكلفة استيراد الأغذية والوقود في الدول الفقيرة، وهو ما يحد من فوائدها ارتفاع أسعار صادرات السلع

الدوحة، قطر، 23 أبريل 2012 - إن الارتفاع المتواصل في أسعار الموارد الطبيعية الخام والسلع الزراعية الأساسية يتحدى جميع الأنماط المعروفة منذ زمن ويبدو أنه يضر بالدول الفقيرة حيث أن ارتفاع تكلفة الأغذية والوقود المترتبة على تلك الدول تفوق ارتفاع الدخل الذي يعود عليهم من صادراتهم من السلع.

هذه هي إحدى نتائج "تقرير السلع والتنمية 2012"، الذي أصدرته منظمة الأونكتاد اليوم خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد (الأونكتاد الثالث عشر) الذي يعقد مرة كل أربع سنوات.

يقول التقرير أن المضاربات المالية المتزايدة في السلع وزيادة تحول الأراضي الزراعية إلى زراعة المحاصيل المستخدمة في الوقود العضوي، غير القوى التي تتحكم في أسعار السلع مما دفع بها إلى فترة متواصلة من الزيادة.

وقال التقرير أن ارتفاع أسعار السلع والذي كان من المفترض أن يعود بالفائدة على الدول الفقيرة، خاصة الدول الـ 48 الأقل تقدماً في العام- والتي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على صادراتها من السلع، كان في الحقيقة تطور سلبي بالنسبة لتلك الدول، حيث أن العديد منها تستورد جميع احتياجاتها من النفط والأغذية الأساسية. ومنذ أزمة الغذاء في العام 2008، اتسمت أسعار الأغذية الأساسية بالتقلب والارتفاع، بحسب التقرير الذي قال أن العائلات الفقيرة تتضرر من تلك التقلبات بشكل كبير، لأنها تنفق عادة 50% أو أكثر من دخلها على الطعام.

ومن بين توصيات التقرير:

- يجب اتخاذ خطوات للاستثمار في المخزونات القومية والمحلية من الغذاء لمساعدة الدول التي تفتقر إلى الأمن الغذائي

- يجب إعادة التفكير في التغيير الذي حدث مؤخراً على "العولمة المرتكزة على التمويل" والذي يشمل الغذاء، خاصة بالمقارنة مع نموذج التنمية المعياري الذي تستخدم فيه الأرباح من صادرات السلع لزيادة الاستثمار المحلي الذي يمكن أن يوسع قدرات اقتصادات الدول النامية.
- يجب تعديل السياسات المالية والضريبية حتى تساعد الدول النامية على جني فوائد اقتصادية ثابتة وطويلة المدى من صادرات السلع
- يجب اتخاذ إجراءات على المستويين المحلي والدولي لتحسين أوضاع المزارعين الصغار وغيرهم من منتجي السلع الصغار في الدول الفقيرة.

وحتى الآن فإن طفرة أسعار السلع في الأعوام 2003-2011 كشفت بشكل يختلف عن الطفرات السابقة. فتاريخياً كانت دورات أسعار السلع تشهد زيادة قصيرة وسريعة في السعر يليها انخفاض حاد، وبعد ذلك فترة طويلة من الركود قبل الارتفاع التالي. وقد أحيبت دورة الطفرة- والانخفاض هذه الآفاق الاقتصادية للدول التي تعتمد استراتيجياتها للتنمية على تصدير مواردها الطبيعية أو منتجاتها الزراعية. وخلافاً لذلك، فإنه في الطفرة الحالية فإن هذه الدولة النامية التي تعتمد على السلع استفادت من هذه الزيادة المستمرة نسبياً في الأسعار منذ العام 2003 والتي لم تشهد سوى تراجعاً لفترة قصيرة في العام 2009.

ومن بين القوى المحركة للتغيير التدفق الهائل للأموال على أسواق عقود السلع الآجلة منذ العام 2003، بسحب التقرير الذي أضاف أن المستثمرين الماليين يختلفون عن المنتجين أو التجار في أنهم غير مهتمين بالتسليم الفعلي للمنتجات، بل بشراء عقود التسليم وبيعها لاحقاً بأسعار أعلى، وبالتالي تكرار أرباح المضاربة. وبعد أن سحب هؤلاء المستثمرون أموالهم من أسواق السندات والأسهم المضطربة، فقد تزايدت أعداد عقود السلع الآجلة المتداولة على مستوى العالم بشكل هائل، حيث قفزت من نحو 500 مليون في العام 2003 إلى أكثر من 2.5 مليار في العام 2011. وكذلك فإن القيمة العالمية لمشتقات السلع بما في ذلك العقود الآجلة والخيارات ارتفعت من نحو ترليون دولار في العام 2003 إلى أكثر من 8 ترليون في العام 2007 قبل أن تعود إلى 3 ترليون في العامين 2009 و2010.

وتؤمن الأونكتاد بأن "أمولة" عقود السلع الآجلة غير بشكل كبير سلوك ونتائج أسواق السلع بشكل عام، وعلى سبيل المثال عن طريق تغيير توقعات المنتج للأسعار وخفض قدرته على التحوط ضد المخاطر.

وقل التقرير من تأثير ازدياد الطلب الصيني على ارتفاع الأسعار. وقد حققت الصين نمواً صناعياً سريعاً خلال العقدين الماضيين، وهي العملية التي تطلبت كميات كبيرة جداً من المواد الخام المستوردة مثل النفط والمعادن والمطاط إضافة إلى الطعام لإطعام عمال المصانع. وغالباً ما يقال أن هذه الزيادة في الطلب هي العامل الأساسي وراء طفرة ارتفاع أسعار جميع السلع. ووجدت الأونكتاد أن الطلب الصيني قد هيمن على الأسواق لشراء مواد مثل النحاس والنيكل وبشكل خاص خام الحديد، حيث شكلت وارداتها من هذه المواد 63% من واردات العالم. إلا أن حصة الصين من واردات النفط لا تتعدى 7% ومن واردات السلع الغذائية أقل من 2%. ورغم أهمية هذه النسب إلا أنها لا تكفي للتحكم في تحركات أسعار السلع.

وقالت الأونكتاد أن الوقود العضوي هو ثالث عامل جديد في طفرة أسعار السلع الحالية. ففي سنة الحصاد 2003-2004، خصص مزارعو الذرة 5% من محاصيلهم لإنتاج مادة الإيثانول التي تسوق كبديل للوقود الأحفوري وتمزج بالبنزين. وبحلول سنة الحصاد 2010-2011 تضاعفت نسبة إنتاج الذرة التي تم تحويلها إلى إيثانول ثلاث مرات لتصل إلى 15%. وقد لعبت برامج المساعدات السخية التي قدمتها الولايات المتحدة وأوروبا والبرازيل دوراً كبيراً في إقناع المزارعين باستخدام محاصيل الذرة والسكر لإنتاج الوقود العضوي بدلاً من إنتاج الطعام. وتقدر الأونكتاد أن المنافسة من الوقود العضوي ساهمت بارتفاع بنسبة ما بين 15-20 بالمائة في أسعار صادرات

الحبوب. والأهم من ذلك أن الوقود العضوي يربط ما بين أسواق الحبوب وأسواق الطاقة مما يضعف من تأثير مؤشرات الطلب والعرض على أسعار الحبوب.

ومن منظور التنمية، يتحدث التقرير عن كيف أثرت الخصائص الفريدة للطفرة الحالية على الدول النامية المعتمدة على السلع. وكان التأثير المباشر لارتفاع وتقلب أسعار الغذاء انخفاض الأمن الغذائي بين الشعوب الأفقر. وقد أدخلت أزمة أسعار الغذاء في العام 2008 نحو 119 مليون شخص إضافي في أنحاء العالم في المجاعة. والعديد من الدول النامية المعتمدة على السلع ليست مصدرة للغذاء، ولذلك فإن ارتفاع أسعار الغذاء أدى إلى عجز تجاري عند حكومات تلك الدول. ومنذ ذلك الوقت بقيت أسعار الغذاء منقلبة ما يثني العديد من المزارعين عن الاستثمار في شراء معدات أو أراض جديدة، كما يربك تسهيلات التأمين والتحوط المتوفرة لهم.

كما أن العديد من الدول النامية المعتمدة على السلع تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات النفط. وبالتالي فإنه ورغم الدخل الإضافي الذي حصلت عليه من صادراتها من السلع الأخرى، فإن تكلفة واردات النفط المتزايدة غالباً ما تفوق هذه العوائد. وبالنسبة للأسر في الدول النامية، فإن ارتفاع أسعار الوقود وواردات الغذاء تشكل تهديداً جدياً حيث أن الغذاء يشكل 50% أو أكثر من إجمالي نفقات الأسرة، وأكثر من ذلك بالنسبة للأسر الأفقر.

وإضافة إلى دفع تكاليف إضافية مقابل واردات النفط والطعام، فإن حكومات الدول النامية المتعمدة على السلع استثمرت مكاسبها من الصادرات بشكل خاص في أسواق المال العالمية، وهو خروج مذهل عن نموذج التنمية السابق المستند على الصادرات. وخلال التنمية الصناعية السريعة للعديد من دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، أعادت الحكومات استثمار مكاسبها من صادرات النفط أو المنتجات الزراعية في مشاريع صناعية أو مشاريع بنية تحتية، أو في أسواق المال المحلية. وقد ساعدت هذه الاستثمارات في تنويع اقتصاد تلك الدول وتحسين قدراتها الإنتاجية وزيادة رأس المال المتوفرة لديها.

وبدلاً من هذه الاستثمارات المحلية، استخدمت الدول النامية المعتمدة على استيراد السلع مكاسبها من الصادرات في تسديد الديون الخارجية وبناء مخزوناتهما من النقد الأجنبي. ورغم أن هذه العمليات المالية الخارجية مهمة لإثبات قوة البلاد المالية واستقرارها الاقتصادي أمام المستثمرين الخارجيين، إلا أنها لا تسهم في القطاعات الإنتاجية والمالية في الاقتصادات الداخلية للدول النامية المعتمدة على استيراد السلع.

وتقول الاونكتاد إن قيام الدول النامية باستثمار عائدات صادراتها في أسواق المال العالمية هو مؤشر على انتقال أكبر إلى نموذج "العولمة المرتكزة على التمويل". وإذا ما حدث هذا الانتقال، فستكون له تبعات كبيرة على الدول التي تتبنى استراتيجيات تنمية تعتمد على الصادرات.

وأوصى التقرير بعدد من الأمور من بينها دراسة "هيكل الحوكمة الدولي" المتعلق بالسلع، وإعادة التفكير فيه، وإجراء مزيد من البحوث حول سياسات محتملة وحلول فنية للتحديات التي تواجه الدول النامية التي تعتمد على استيراد السلع.

التقرير متوفر على

http://www.unctad.org/en/PublicationsLibrary/suc2011d9_overview_en.pdf